عنا الاول بان المحكوم بقرابينة القدر المشترك بين جميع الالفاظ الصالحة آنفاً فيه ان كلي لا يوجد
الاذهنا على التحقيق والكلام في القران اللفظي فتامل والثاني بان الكلام في القران اللفظي وهو بجميع
حادث فلا يضر لزوم الحدوث وكون المركب من المعجز وغيره غير معجز ممنوع وسند المنع ان مجموع القران
مركب من المعجز كثلاث آيات وغير المعجز كآيتين مع ان المجموع معجز اذ كل سورة منه بل كل ثلاث آيات
منه وفيه ان لو تنزل ليست من القران لانه اللفظ المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم للاعجاز المتعبد
بتلاوته المتحدى باقصر سورة منه وتلك المقدرات ليست من هذا اللفظ المنزل فهي مرادة
له تعالى لا من كلامه واورد عليه ان تلك المقدرات يتوقف معنى القران عليها فلولم تكن منه
لزم احتياجه الى كلام البشر وهو نقص واجيب بان حذفها لاقتضاء البلاغة حذفها
وتوقف الكلام في افادة معناه المقصود على الشيء آخر اقتضت البلاغة حذفه ليس نقصا
بل هو كمال الكمال فتامل ثم محل الخلاف في باء بسم هل هي اصلية او زائدة اذا كانت صادرة من العباد
فان كانت اخبارا من الله فلا يجري ذلك لان المعنى بسم الله كان كل شيء ومنه تكون الاشياء
فتكون الباء مشيرة لجميع العقائد كذا ذكره بعض ائمة التفسير ووجهه ان المراد بالاسم المسمى والمعنى
بالمسمى هو الذات وجد كل شيء ولا يوجد الا من اتصف بالوجود والقدم الى الصفات
واعلم ان جملة البسملة يصح ان تكون خبرية باعتبار متعلقها المحذوف كابتدائي او اولف لان حصول ذلك
لا يتوقف على التلفظ بها فانطبق عليها ضابط الخبر اذ هو الذي لا يتوقف حصول مدلوله على التلفظ
به والمعنى هنا اولف حال كوني مستعينا على تاليفي او حال كون تاليفي مصحوبا ببسم الله ويصح
ان تكون انشائية باعتبار الاستعانة والمصاحبة اللفظيتين لان ذلك لم يحصل الا بالتلفظ
بها كما هو ضابط الانشاء اذ هو ما حصل مدلوله بالتلفظ به والحاصل ان جملة البسملة يصح ان
تكون خبرية باعتبار المتعلق وان تكون انشائية باعتبار معنى الباء وهو الاستعانة والمصاحبة
هذا وجملة البسملة شخصية وذلك لان العامل اما فعل كاولف او اسم كتاليفي اما الاول فلان
الفاعل الذي هو الموضوع والمحكوم عليه مشخص معين واما الثاني فلان تقديره تاليفي بسم الله فالمضاف
اليه شخص فيكون المضاف كذلك هذا ان جعلت الاضافة للعهد فان جعلت للاستغراق
اي كل تاليفي كانت الجملة كلية وان اريد بها الجنس في ضمن بعض الافراد كانت جزئية
وان اريد الجنس من حيث هو كانت مهملة انتهى ملخصا من عدة مواد مشتق من السمو بضم
السين وكسرها والمراد الاشتقاق الاصغر وهو رد لفظ الى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف الاصلية
واما الاكبر فليس فيه جميع الاصول كما في الثلم والثلب ومعنى كون الاول مشتقا من الثاني ان يحكم
بان الاول ماخوذ من الثاني اي فرع عنه كما في جمع الجوامع وقوله والحروف الاصلية بان تكون فيهما
على ترتيب واحد كما في الناطق من النطق بمعنى التكلم حقيقة وبمعنى الدلالة مجازا كما في قولك
الحال ناطقة بكذا اي دالة عليه فبكون الحروف يخرج الاكبر وبكونهما على ترتيب واحد يخرج
الكبير ولا بد فيه اي الاشتقاق من تغيير حقيقة كما في ضرب من الضرب او تقديرا كما في طلب
من الطلب فيقدر ان فتحة اللام في طلب غير فتحتها في المصدر الذي هو الطلب كما في جمع
الجوامع من السمو اي عند البصريين والسمة اي العلامة عند الكوفيين قال القرطبي من قال
ان الاسم مشتق من السمو اي العلو يقول لم يزل الله موصوفا بالاسماء والصفات قبل وجود الخلق
وبعد

وبعد وجودهم وعند فنائهم لا تاثير لهم في اسمائه وصفاته وهذا قول اهل السنة ومن قال مشتق
من السمة يقول كان الله تعالى في الازل بلا اسم ولا صفة فلما خلق الخلق جعلوا له اسماء وصفات
فاذا افناهم بقي بلا اسماء ولا صفات قال السمين وهذا القول اشنع من القول بخلق القران
اه وقوله بلا اسم ولا صفة اي بالنظر للفظ واما المعنى فموجود اتفاقا وقوله وهذا القول اشنع
الخ اي لان القران صفة واحدة والاسماء والصفات متعددة انتهى ملخصا فاصل اسم عند الاول
سمو بوزن فعل فالسين فاء الكلمة والميم عينها والواو لامها فحذفت هذه الواو التي هي اللام اعتباطا
اي لا لعلة تقتضيه كيد ودم فهو من الاسماء المحذوفة الاعجاز ولذا جرى الاعراب على الآخر الموجود
وهو الميم بخلاف ما حذف لعلة كياء قاض فهو منظور فيجري الاعراب عليه اذ المحذوف لعلة كالثابت
فوزن اسم افع لانه بني اوله على السكون اي وضع على ذلك ابتداء فاجتلبت همزة الوصل توصلا
للنطق بالساكن ويشهد لهذا المذهب جمعه على اسام واسماء فان اصل همزته واو قلبت الفا
لتطرفها اثر الف زائدة قال في الخلاصة فابدل الهمزة من واو ويا آخرا اثر الف زيد
ومن تصغيره على سمي فان اصله سميو قلبت الواو ياء لاجتماعها مع الياء الساكنة مع سبق
احدهما بالسكون كما قال ان يسكن السابق من واو ويا واتصلا ومن عروض عريا فياء
الواو اقلبن مدغما ثم ادغمت الياء في الياء لان الجمع والتصغير يردان الاشياء الى اصولها وايضا
سمع في الفعل سميت ولو كان الآخر كما يقول الكوفيون لجمع على اوسم واوسام وصغر على وسيم
وكان فعله وسمت وادعاء القلب فيما ذكر بعيد وايضا فالهمزة لم تعهد في كلامهم داخلة
على ما حذف صدره ويشهد للكوفيين ان الاسم علامة يعرف بها اظهر من كونه دالا
على رفعة مسماه واصله عند الكوفيين وسم بكسر الواو وهو التعليم فهو عندهم على هذا من الاسماء
المحذوفة الصدر فوزنه عندهم اعل ادخلت عليه الهمزة توصلا الى النطق بالساكن وتعويضا عن الفاء
المحذوفة وحكى ابن جني قولا ثالثا وهو انه مشتق من السيما اي وهي العلامة فوزنه على هذا
افل فهو محذوف الوسط ولغات الاسم ثماني عشرة على ما ذكره الطبلاوي وجمعت في هذا البيت
سم سمة اسم سماة كذا سما سماء بتثليث لاول كلها وحذفت الهمزة خطا لا دراجا لكثرة الكتابة
وشدة اتصال الباء باسم ثم الاسم لغة ما ابان عن الشيء اي اظهره وكشف عن مسمى فهو كلمة وضعتها
العرب بازاء مسمى متى اطلقت فهم منها ذلك المسمى فعلى هذا لا بد من مراعاة تعدد الاشياء الاسم
والمسمى بفتح الميم والمسمي بكسرها والتسمية فالاسم هو اللفظ الموضوع على الذات لتعريفها وتخصيصها
عن غيرها كلفظ زيد والمسمى هو الذات المقصود تمييزها بالاسم كشخص زيد والمسمي هو الواضع
لذلك اللفظ والتسمية هي اختصاص ذلك اللفظ بتلك الذات اي جعل ذلك اللفظ دالا على
ذلك المعنى والوضع تخصيص لفظ بمعنى اذا اطلق او احس به فهم ذلك المعنى ثم الاسم ان
اريد به اللفظ الدال على المسمى كلفظ زيد الدال على ذات مشخصة فغير المسمى قطعا وان اريد به المدلول
مجازا لعلاقة المحلية او السببية باعتبار فهم المدلول من الدال فعينه مطلقا عند غير الاشعري واما عنده
فعينه ان كان جامدا كالله وغيره ان كان مشتقا من صفة فعل كالخالق ولا عينه ولا غيره ان كان
مشتقا من صفة ذات كالعالم قال السعد في شرح المقاصد الاصحاب اعتبروا المدلول المطابقي فاطلقوا
القول بان الاسم هو نفس المسمى للقطع بان مدلول الخالق شيء ما له الخلق لا نفس الخلق ومدلول العالم شيء

كون صح

لانه يتالف من اصوات مقطعة غير قارة ويختلف باختلاف الامم والاعصار بخلاف المسمى صح

Copyright King Saud University